اقتصاد

أزمة كهرباء مزمنة في السودان

الخرطوم ـ **عاصم إسماعيل**

تسعى الحكومة السودانية إلى سد العجز في توليد الكهرباء حيث تسببت الحرب بين الجيش وقوات الدعم السريع التي دخلت عامها الثاني في نقص الإمداد الكهربائي بعد توقف محطة قرى الحرارية الواقعة شمالي الخرطوم وخروجها عن الخدمة لوقوعها تحت سيطرة الدعم السريع. وبحث اجتماع لممثلي وزارات المالية والنفط والصناعة وشركة الكهرباء القومية، مؤخرا، سبل سد العجز في توليد الكهرباء بالسودان من خلال الربط مع مصر، والتوزيع وتقليل الفاقد، وتوفير الوقود وقطع الغيار. وما زالت معاناة السودانيين تتفاقم بسبب الانقطاع المستمر في التيار الكهربائي لساعات حيث يقول مختصون في قطاع الكهرباء إن التغطية تصل الى 73,5% من أعلى طلب عند الذروة. وينتج السودان في أفضل حالاته 3 آلاف ميغاواط إلا أنه يتم فعليا استغلال حوالي ألفين ميغاواط فقط وما تبقى يهدر بسبب سوء الإدارة وفقا لخبراء في الإدارة العامة للكهرباء، فيما تبلغ الحاجة الفعلية للطاقة نحو 3,5 آلاف ميغاواط. وفقدت مناطق كثيرة في الخرطوم ودارفور وولاية الجزيرة الإمداد الكهربائي إثر تمدد القتال إليها، وبدأت برمجة قطوعات جديدة منذ فبراير/ شباط الماضي نتاجاً لضعف التوليد المائي. ومع استمرار الحرب، أطلقت تحذيرات من تداعيات تدمير البنية التحتية وأبرزها قطاع الكهرباء، وقالت تقارير غير رسمية إن عدد الأعمدة الناقلة للطاقة والتي دمرت بالعاصمة الخرطوم بلغ نحو 10 آلاف عمود.

وفي هذا السياق، قال الخبير في القطاع المهندس محيي الدين إبراهيم لـ«العربي الجديد» إن شركات الكهرباء السودانية تعاني من قلة الموارد البشرية من المهندسين والفنيين بما لا يتناسب مع حجم الأعطال في الشبكة، بالإضافة إلى نقص الآليات والمواد مثل الأعمدة والأسلاك والكوابل والعدادات، وعدم تنفيذ خطط التحسين المرفوعة في السنوات السابقة لفك اختناقات الشبكة.

ولكن الاقتصادي السوداني التوم الزين قال لـ«العربي الجديد» إن المشكلة الحقيقية التي تواجه الحكومة السودانية مستقبلا هي ضعف القدرة المالية المطلوبة للالتزام بالاتفاقيات الدولية التي تبرمها مع بعض الدول، مضيفا أن الأمر يتطلب جدية من الحكومة في التعامل مع اتفاقيات التعاون مع دول أخرى مثل مصر في المجال الكهربائي، كما أن مسألة تنويع مشتريات السودان من عدة دول يعطى مناعة وقدرة أكبر على مواجهة الأزمات. وتابع الزين، من الأفضل البحث عن إنتاج كهرباء عبر طرق متنوعة من المصادر المائية والطاقة الشمسية والرياح التي تعتبر المستقبل الحقيقي لحل أزمة الطاقة خلال الفترة المقبلة.

وسبق أن بدأ السودان منذ عدة أعوام في تحديد مسار الخط الناقل للكهرباء المصرية حتى الحدود المشتركة وبدء الأعمال المدنية لتنفيذ الأبراج الخاصة بالخط بناء على اتفاق قديم سابق بين البلدين على التعاون في مجال الكهرباء والطاقة. وحسب مراقبين، فإن الفائدة الكبرى التي يجنيها السودان من المشروع يقود إلى مشاريع ربط كبرى مستقبلاً بين البلدين في مجال الكهرباء والطاقة، ولكن الحرب قد تعرقل مثل هذه المشروعات.

اجتياح رفح وقلق أسواق العالم

مصطفى عبد السلام

باتت كل أسواق العالم متوترة وعلى أعصابها وتعيش لحظات صعبة هذه الأيام، أسواق النفط ارتفعت، أمس، على خلفية تلك الحالة، قلق متنام في أسواق الغاز والذهب والصرف والمعادن وحركة التجارة الدولية والمال والبورصات، حتى بنوك الاستثمار والصناديق وكبار المستثمرين باتوا يمرون بحالة توتر شديدة، وهو ما يعقد اتخاذ القرار الاستثماري المناسب ويحد من درجة تحديد درجة المخاطر ومدى تحملها.

أسباب التوتر كثيرة، في مقدمتها المخاوف المتعلقة من اجتياح قوات الاحتلال الإسرائيلي مدينة رفح الفلسطينية وارتكاب مجازر هناك وعملية تهجير واسعة لأهالي المدينة، التي تستضيف أكثر من 1,3 مليون نازح يمثلون نحو نصف سكان قطاع غزة، وما يصاحب ذلك التوتر من تصعيد بين قوات الاحتلال والمقاومة، وزيادة المخاطر الجيوسياسية في الشرق الأوسط، وارتفاع منسوب التوتر في البحر الأحمر ووجود مخاوف من امتداده إلى البحر المتوسط، مع إعلان الحوثيين التصعيد ضد سفن الدول الداعمة للاحتلال في حربها ضد أهالي غزة. وهناك التوتر السياسي التركي الإسرائيلي الذي زادت حدته عقب قرار أنقرة وقف جميع التعاملات التجارية مع دولة الاحتلال بسبب مواصلة إسرائيل حربها العدوانية على غزة واحتلال القطاع، وهو ما أثار غضب دوائر صنع القرار داخل تل أبيب وقلق الأسواق الإسرائيلية من احتمال حدوث قفزات في أسعار السلع، بخاصة أن تركيا شريك تجاري مهم لتل أبيب، وتغذي جانباً كبيراً من احتياجات أسواق الاحتلال.

تصاحب قلاقل الشرق الأوسط توترات أخرى في الجهة المقابلة من العالم، حيث أمر الرئيس الروسي فلاديمير بوتين بإجراء مناورات وتدريبات نووية رداً على الاستفزازات والتهديدات الغربية. وهنك قلق ثالث تصاعد بين الصين والغرب مع بدء الرئيس الصيني زيارة إلى أوروبا وإعلان رئيسة المفوضية الأوروبية أورسولا فون ديرلاين أن القارة على استعداد لاستخدام كل الأدوات التجارية المتاحة للدفاع عن اقتصادها، إذا فشلت الصين في ضمان الوصول العادل إلى أسواقها المحلية.

في ظل تصاعد تلك القلاقل المتنامية، من المتوقع أن تقفز أسعار السلع حول العالم ويعود شبح التضخم والغلاء وتعقد سلاسل التوريد وزيادة كلف الشحن، وهو ما يعني تأجيل البنوك المركزية قرارات خفض الفائدة بهدف تحريك أنشطة الاقتصاد وخفض تكلفة الأموال ومخاطر الدين العام.

يدفع في هذا الاتجاه أيضا ارتفاع أسعار المواد الغذائية في العالم للشهر الثاني في إبريل/نيسان، بسبب زيادة أسعار اللحوم والألبان والحبوب، وفق أحدث أرقام لمنظمة الأغذية والزراعة (فاو).

الصين تطمئن أسواق أوروبا

أكد الرئيس الصيني شي جين بينغ، أمس الاثنين، في باريس، أن «ما يسمى بمشكلة القدرة الفائضة للصين غير موجود»، في وقت يتخوّف الأوروبيون من تدفق منتجات صينية مدعومة إلى أسواقهم، وهو أمر من شأنه إضعاف المنافسة الدولية. وجاء في بيان صادر عن وزارة الخارجية الصينية أن شي جين بينغ أوضح لنظيره الفرنسي إيمانويل ماكرون ولرئيسة المفوضية الأوروبية أورسولا فون ديرلاين أن «القطاع الصيني للطاقة الجديدة» أتاح «زيادة العرض العالمي وتخفيف الضغوط التضخمية العالمية». وأضاف: «ما يسمى مشكلة القدرة الفائضة للصين غير موجود، سواء من حيث الميزة النسبية أو في ضوء الطلب العالمي».

(Getty)

لقطات

توسع تجارة الملكية الفكرية في الصين

أظهرت بيانات رسمية أن تجارة الملكية الفكرية في الصين توسّعت العام الماضي، مما يدل على التحسن المطرد في القدرة التنافسية الدولية للبلاد في هذا المجال. وخلال الفترة من عام 2013 إلى عام 2023، بلغ متوسط معدل النمو السنوي لإجمالي تجارة الصين في إيرادات حقوق الملكية الفكرية 9,4 في المائة، وفقاً لبيانات من الهيئة الوطنية للنقد الأجنبي. وفي العام الماضي، بلغ إجمالي حجم التجارة في إيرادات حقوق الملكية الفكرية 53,7 مليار دولار. ومن بين الإجمالي، بلغت الصادرات 11 مليار دولار، بزيادة قدرها 70 في المائة تقريباً مقارنة بعام 2019، وفقاً للبيانات. وفي عام 2023، شكلت تجارة الملكية الفكرية في الصين حوالي 6,1 في المائة من إجمالي حجم تجارة الخدمات.

تونس تقترض 225 مليون دولار محلياً

أصدرت وزارة المالية في تونس أمس الاثنين اكتتاباً لتعبئة قرض رقاعي داخلي بقيمة 700 مليون دينار (نحو 225 مليون دولار) بنسبة فائدة تصل إلى 9,95 % لتمويل عجز الموازنة وتوفير موارد لتسيير نفقات الدولة. وأعلنت الوزارة أمس الاثنين عن انطلاق عملية الاكتتاب في القسط الثاني من القرض الرقاعي الوطني لعام 2024، على أن تتواصل عملية تعبئة الموارد إلى غاية 15 مايو/ ايار الجاري. وتكشف شروط القسط الثاني من القرض الرقاعي الوطني ان المساهمين سيتمتعون بالفوائد ابتداء من تاريخ دفع السندات وتسليمها. وتتراوح نسب الفائدة المعروضة على المساهمين في القرض الرقاعي بين 9,75 % و9,95 % وفق قيمة السندات ونوعية المساهمين.

زيادة السياحة الوافدة إلى مصر

قال رئيس الهيئة المصرية العامة للتنشيط السياحي عمرو القاضي إن الربع الأول من عام 2024 شهد زيادة بحركة السياحة الوافدة إلى مصر بالمقارنة بالفترة ذاتها من عام 2023، مشيراً إلى أن تلك المعدلات في ظل الظروف الحالية تعد جيدة. وأضاف رئيس الهيئة لوكالة أنباء الشرق الأوسط أنه من المتوقع أن تكون الفترة القادمة أفضل بكثير من حيث عدد السائحين، لافتاً إلى أن السوق الألماني يأتي بمقدمة الأسواق السياحية الوافدة إلى مصر من حيث عدد السائحين، يليها السوق الروسي والسعودي والبريطاني، متوقعاً أن تستمر هذه الدول في المقدمة حتى نهاية العام. وأوضح أن السياحة الروسية إلى مصر معدلاتها جيدة والأمور تسير بمعدلاتها الطبيعية.

مساعدات نقدية لـ124 ألف أسرة في غزة

رام الله ـ **العربي الجديد**

أكدت وزيرة التنمية الاجتماعية في فلسطين سماح أبو عون حمد، أن الوزارة باشرت منذ اليوم الأول للعدوان بوضع خطة عمل عاجلة ومشتركة للتدخل السريع، وتوظيف الموارد المتاحة كافة لتنفيذ تدخلات إغاثية طارئة، وتنسيق جهود المؤسسات كافة لتقديم المساعدات، وأنها أولت أهمية خاصة لقطاع غزة. وحسب الوزيرة الفلسطينية، ذهب ما يقارب 70% من المساعدات النقدية والمساعدات الغذائية والصحية إلى المواطنين في القطاع، انطلاقاً من المسؤولية الوطنية للقيادة والحكومة ووزارة التنمية تجاه أهلنا في القطاع.

وأوضحت حمد في بيان صادر عن الوزارة أمس الاثنين، أن الوزارة قامت بتقديم مساعدات نقدية طارئة إلى قطاع غزة منذ بداية الأزمة، وأنه تم تنسيق هذه المساعدات بين وزارة التنمية الاجتماعية والمؤسسات الإنسانية العاملة في القطاع، كما قامت الوزارة بحصر أعداد المتضررين والنازحين من العائلات وتقديم المساعدات إلى عدد كبير منهم.

وأضافت أنه حتى اليوم ومن خلال الشركاء، تم الوصول إلى ما يقارب 172 ألف أسرة في غزة أي حوالي مليون و200 ألف فرد، ما يشكل 55% من عدد السكان في القطاع، وأن الوزارة صرفت مساعدات نقدية فعلية لحوالي 124 ألف أسرة من خلال المؤسسات الدولية الشريكة.

وفيما يتعلق بإدخال الشاحنات عبر معبر رفح، أوضحت أن عدد الشاحنات التي تصل إلى الوزارة محدودة جداً، وقد استطاعت الوزارة زيادة عدد الشاحنات من اثنتين إلى سبع من أصل 35 شاحنة تصل إلى القطاع عن طريق معبر رفح بالتنسيق مع الأطراف كافة.

وأشارت إلى أن وزارة التنمية الاجتماعية قامت منذ بدء العدوان وحتى اليوم بالتواصل والتنسيق مع الشركاء الدوليين والإنسانيين، من أجل الاستجابة لاحتياجات المتضررين، وقامت بتعيين لجنة طوارئ في الميدان، وإدخال موظفين عبر معبر رفح بشكل دائم، وتم تشكيل لجان تطوعية من الشباب لمساعدة طواقم الوزارة والمؤسسات الإنسانية على استلام المساعدات وتوزيعها.

وطالبت حمد المجتمع الدولي بالتدخل الفوري والضغط على إسرائيل لوقف جرائمها وحرب الإبادة الجماعية التي تمارسها بحق أبناء الشعب الفلسطيني في قطاع غزة والضفة الغربية.

فلسطين

جرائم الاحتلال تقفز بتكلفة إعمار غزة

خلّف العدوان الإسرائيلي على قطاع غزة المستمر منذ السابع من أكتوبر/ تشرين الأول الماضي حجم دمار هائل، ما قفز بتكلفة إعادة الإعمار إلى أرقام ضخمة

غزة ـ **يوسف أبو وطفة**

تعتبر عملية إعادة إعمار قطاع غزة واحدة من المعارك التي تنتظر الفلسطينيين بعد أن تنتهي المواجهة العسكرية بين جيش الاحتلال الإسرائيلي وفصائل المقاومة الفلسطينية وتعود حالة الهدوء من جديد للميدان. وتقدر الأمم المتحدة في بيانات حديثة تكلفة إعادة إعمار قطاع غزة بنحو 40 مليار دولار، علاوة على أن التعافي من الدمار الهائل وغير المسبوق الذي لحق بالقطاع بسبب العدوان الإسرائيلي الممتد قد يستغرق 80 عاماً. وحسب تقرير للأمم المتحدة، فإن إعادة الإعمار في القطاع ستكون «قضية مكلفة للغاية ستستغرق وقتاً طويلاً». ووفقاً للتقرير فإن هذه المهمة لم يسبق للمجتمع الدولي أن تعامل معها منذ الحرب العالمية الثانية، بالرغم من أن هناك عمليات بحث لتمويل إعادة الإعمار جرت مع دول عربية وهناك إشارات إيجابية للغاية حتى الآن. وخلّف العدوان الإسرائيلي على قطاع غزة المستمر منذ السابع من أكتوبر/تشرين الأول الماضي أكثر من 34 ألف شهيد و77 ألف مصاب، إضافة إلى دمار واسع في البنية التحتية وكارثة إنسانية غير مسبوقة.

وجاء في تقييم البناء الذي أصدره برنامج الأمم المتحدة الإنمائي أنه إذا تحققت أفضل الاحتمالات مع افتراض تسليم مواد البناء بسرعة تفوق خمسة أمثال ما كان عليه الحال في أزمة غزة السابقة في عام 2021، يمكن إعادة بناء المنازل المدمرة بحلول عام 2040. وتشير التقديرات إلى أن 72% من الأبنية السكنية دُمّرت كلياً أو جزئياً، في الوقت الذي تعرض الاقتصاد في غزة لخسارة كبيرة في الربع الأخير من عام 2023، بلغت 81% من حجمه وهو معدل غير مسبوق.

معدلات سنوية مبالغ فيها

في الأثناء، يقول الباحث الفلسطيني في الشأن الاقتصادي، أحمد أبو قمر، إن الحديث عن عشرات السنوات لإعادة الإعمار في غزة أمر مبالغ فيه إذ إنه في حال تهيأت الظروف المناسبة من فتح كامل للمعابر وتحكم فلسطيني لما يتم إدخاله يمكن أن تستغرق العملية من ثلاث إلى خمس سنوات فقط. ويضيف أبو قمر لـ «العربي الجديد» أنه في حال الإبقاء على الحصار ومنع سلع تحت ذريعة ازدواجية الاستخدام والإبقاء على أنظمة عقيمة لإدخال مواد البناء كما السابق فإن العملية وقتها ستستغرق وقتاً طويلاً ولن تتم.

ويرى الباحث الفلسطيني في الشأن الاقتصادي أن التقديرات الأولية عن تكلفة إعمار والتي تقدر بـ40 مليار دولار فهي واقعية مع تدمير آلاف الوحدات السكنية والمقرات الحكومية ودور العبادة والبنية التحتية. ويشير إلى أنه بمنظور اقتصادي إيجابي لعملية إعادة إعمار غزة لعل النقطة الأكثر أهمية من توفر المانحين والأموال تتمثل في إدخال المواد الخام وحرية الحركة على المعابر، وهذا دائما ما كان العائق الأبرز الذي تتفنن إسرائيل فيه ضمن سياسة التنغيص على غزة. ويلفت إلى أن عملية إعادة الإعمار إذا تمت فإنها ستخلق حالة انتعاشة اقتصادية تأتي بعد هذا الدمار والكساد والمؤشرات الاقتصادية الكارثية، والمتمثلة في ارتفاع الفقر إلى 90% وارتفاع نسبة البطالة إلى 80% وتدمير 95% من المنشآت الاقتصادية ضمن سياسة إسرائيلية ممنهجة في حال بدأت عملية الإعمار بحرية دون أي عوائق. ويعتقد أبو قمر أن هذه النسب الكارثية ستنخفض خلال عامين من 80 إلى 30% للبطالة ومن 90 إلى 45% للفقر في حال بدأت عملية الإعمار بحرية دون أي عوائق، سواء عوائق المعبر أو عوائق مالية وعدم توفر أموال للإعمار.

تأثيرات صادمة للحرب

من جانبه، يقول الأكاديمي والمختص في الشأن الاقتصادي رائد حلس، إن تأثير الحرب على غزة من الناحية الاقتصادية بمثابة الصدمة التي عصفت بها، حيث تركت الحرب آثارا هائلة على كافة الصعد نتيجة الدمار الشامل والتدهور الكبير في البنية التحتية والفقد بالقاعدة الإنتاجية الاقتصادية. ويؤكد حلس لـ «العربي الجديد» أن كافة القطاعات الاقتصادية تكبدت خسائر اقتصادية بسبب التوقف في الإنتاج وتعطل الحركة التجارية، تضاف إلى ذلك تكلفة إعادة الإعمار التي سوف يتم الحديث عنها غداة كل حرب والتي في الغالب ما تكون هائلة نتيجة الدمار الهائل الذي أحدثه الاحتلال، مما يزيد من الضغوط على الاقتصاد المحلي الذي مزقته الآلة العسكرية في هذه الحرب. ويشدد على أن تأثير الحرب على غزة على الاقتصاد المحلي يعتبر كارثيا، نتيجة ما ترتب عليه تدمير البنية التحتية بشكل كبير وصل إلى نسبة تفوق 80%، وفقدان الوظائف بنسبة وصلت إلى 100%، وتعطيل الأعمال التجارية.

ووفق تقديرات الأمم المتحدة، فإن عدوان عام 2014 شهد تدمير 89 ألف منزل بين جزئي وكلي أو كلي بليغ، فيما قدرت تكلفة إعادة الإعمار بنحو أربعة إلى ستة مليارات دولار، بما يشمل القطاعات الاقتصادية والزراعية والبنية التحتية إلى جانب الإسكان. وشهد عدوان عام 2021 تدمير جيش الاحتلال الإسرائيلي قرابة 1500 منزل بشكل كامل، إلى جانب الأضرار الجزئية والأضرار التي طاولت البنية التحتية في القطاع حيث بلغت كلفة القطاع نحو 497 مليون دولار، فيما كانت التقديرات قبل العدوان الحالي بحاجة غزة إلى نحو مليار دولار.

40

تقدر الأمم المتحدة تكلفة إعادة إعمار قطاع غزة بنحو 40 مليار دولار، علاوة على أن التعافي من الدمار الهائل وغير المسبوق الذي لحق بالقطاع بسبب العدوان الإسرائيلي المتواصل قد يستغرق 80 عاماً.

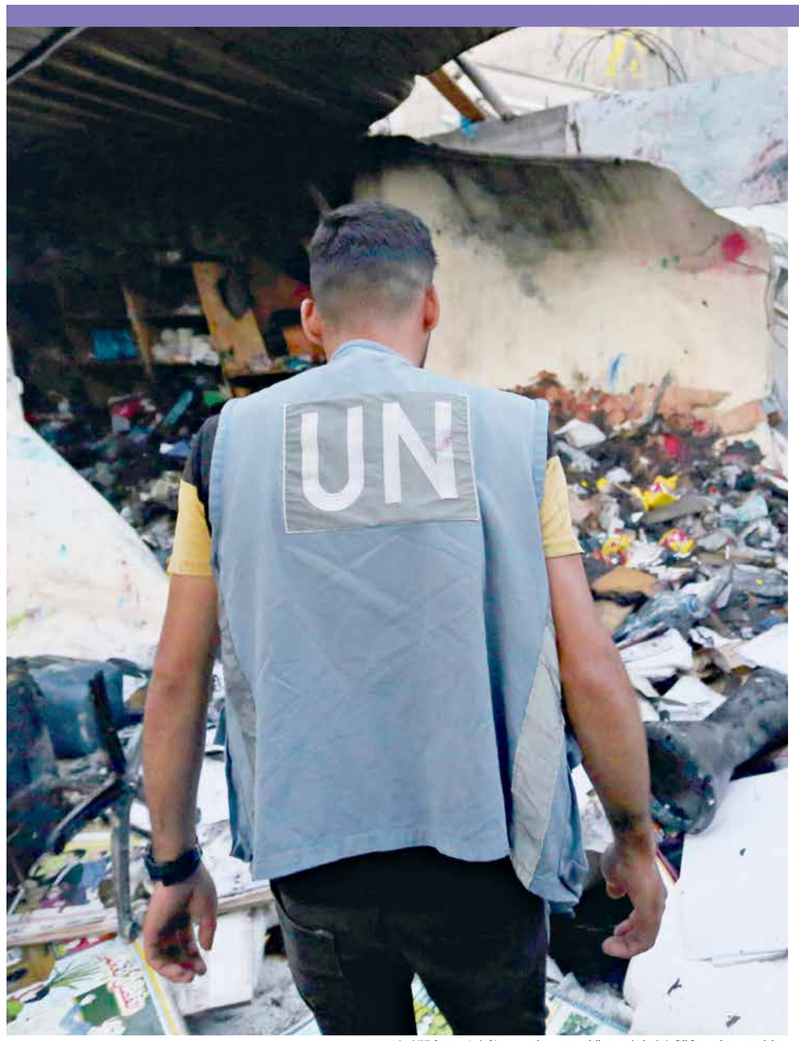

دمار أحدى مدارس وكالة «أونروا» في دير البلح، يوم 5 مايو 2024 (أشرف أبو عمرة/الأناضول)

سورية

ارتفاع تكاليف صيانة الحصّادات

الفامشلي ـ **سلام حسن**

يشتكي ملاك الحصادات الزراعية في شمال شرق سورية من الارتفاع الملحوظ في تكاليف الصيانة مع الاستعداد لموسم حصاد القمح والشعير في المنطقة، فضلاً عن فقدان الوقود اللازم لتشغيلها. ويبرر العاملون في مجال الصيانة ارتفاع التكاليف بارتفاع أسعار شحن قطع الغيار المستوردة هذا العام بالمقارنة مع العام الماضي.

وفي هذا السياق، يوضح صاحب محل قطع غيار، الآن زبير خلو، لـ«العربي الجديد»، أن العديد من العوامل ساهمت في ارتفاع أسعار قطع الغيار، منها زيادة تكاليف شحن هذه القطع إلى المنطقة شمال غرب سورية، فضلاً عن الضرائب المفروضة على الشحن، وعدم استقرار سعر صرف الليرة السورية مقابل الدولار.

قطع الغيار والصيانة

يقول أحد ملاك الحصادات في المنطقة، بشير شيخ حمزة، لـ«العربي الجديد»، إن عمل ملاك الحصادات يرتكز على جودة الموسم في المنطقة، لافتاً إلى أن موجة الحر تؤثر بشكل كبير على الموسم، خاصة موسم الكمون الذي قد يتضرر، إضافة إلى موسم القمح في الوقت الحالي بسبب موجة الحر، حيث يقل الإنتاج». يضيف شيخ حمزة: «بالنسبة لقطع غيار الحصادات، فهناك ارتفاع كبير مقارنة مع العام الماضي، هناك قطع غيار كان ثمنها في العام الماضي نحو سبعة دولارات، في الوقت الحالي تباع بسعر 12 دولاراً للقطعة ذاتها، بالإضافة إلى أن أجرة سائق الحصادة كانت نحو 350 دولاراً شهرياً العام الماضي، أما في هذا العام فتتراوح الأجور ما بين 800 و1000 دولار شهرياً».

ووفق شيخ حمزة، فإن فني الصيانة يتقاضى أجراً يتراوح ما بين 1000 و2500 دولار، مضيفاً: «هناك مشاكل مثل تأمين المازوت والزيوت المعدنية، واليد العاملة قليلة وظروف أصحاب الحصادات هذه السنة صعبة جداً، وسعر الحصادة غير واضح حتى اللحظة. صاحب الحصادة يدفع مبالغ كبيرة للصيانة وهو مجبر على تحمل مصاريف كبيرة إضافية».

الاستيراد لتلبية الاحتياجات

ومنذ عام 2014، خرجت المحافظات الرئيسية المنتجة للقمح في سورية، وهي الرقة ودير الزور والحسكة وريف حلب الشرقي، عن سيطرة النظام، وهو ما خلق له العديد من الأزمات التي اضطرته إلى الاستيراد لسد حاجة السوق في مناطقه. وكانت زراعة القمح حتى عام 2011 من الزراعات التي يُطلق عليها صفة «الاستراتيجية»، حيث كانت البلاد تنتج في كل موسم أكثر من أربعة ملايين طن، ما يسد حاجة السوق المحلية ويفيض منه للتصدير. غير أن زراعة القمح تراجعت خلال سنوات الحرب، فانخفض الإنتاج إلى نحو مليون طن فقط في الموسم، جله في منطقة الشمال الشرقي. ويُزرع القمح في بعض مناطق سيطرة النظام، بخاصة في جنوب البلاد، لكن الإنتاج لا يسد سوى جانب من حاجة نحو تسعة ملايين يعيشون تحت سيطرته، لذا يلجأ إلى تهريب كميات من منطقة شرق الفرات والاستيراد من الخارج. وبلغ إجمالي المساحة المزروعة من محصول القمح للموسم الحالي في عموم سورية نحو مليون و200 ألف هكتار العام الماضي، منها نحو 550 ألف هكتار للقمح المروي، بينما نسبة إجمالي المساحة المزروعة من محصول القمح البعل بلغت نحو 640 ألف هكتار.

وكان مجلس وزراء النظام السوري أقر، الشهر الماضي، سعر شراء مادة القمح للموسم الزراعي 2024 بمبلغ 5500 ليرة سورية للكيلوغرام الواحد. وكان قد حدد تسعيرة العام الفائت لمادتي القمح والشعير بـ2300 ليرة للأولى و2000 للثانية. وتُقدر التسعيرة الجديدة بحوالي 35 سنتاً أميركياً بحسب صرف الدولار في السوق السوداء بدمشق.

عامل يهتم بصيانة حصادة قمح (سلام حسن)

أخبار العرب

ارتفاع أرباح البنوك في قطر

شهد قطاع البنوك والخدمات المالية المدرج ببورصة قطر خلال الربع الأول من عام 2024 ارتفاعاً بنسبة 9,02% على أساس سنوي؛ وفقاً لإحصائية رسمية. وسجلت البنوك والشركات المدرجة بالقطاع أرباحاً في الربع الأول من العام الجاري بقيمة 7,55 مليارات ريال، مقابل 6,92 مليارات ريال خلال الفترة نفسها من عام 2023. ويشمل القطاع 13 سهماً منها 9 بنوك وهي: قطر الوطني، مصرف الريان، مصرف قطر الإسلامي، الأهلي، التجاري، الدوحة، لشا، دخان، وقطر الدولي الإسلامي. كما يضم القطاع 4 شركات للخدمات المالية وهي: الوطنية للإجارة القابضة، وقطر وعمان للاستثمار، وإنماء القابضة، ودلالة للوساطة والاستثمار القابضة.

وارتفعت أرباح بنك قطر الوطني بنسبة 6,74% ليسجّل ربحاً بقيمة 4,14 مليارات ريال خلال الربع الأول من عام 2024، مقارنة بـ3,88 مليار ريال خلال الفترة ذاتها من عام 2023.

المستثمرون الأجانب يدعمون بورصة الكويت

واصل المستثمرون الأجانب دعم بورصة الكويت في أول أربعة أشهر من عام 2024، من خلال تسجيل صاف شرائي لتعاملاتهم بقيمة 94,35 مليون دينار كويتي (209,87 ملايين دولار)، وقابل ذلك صاف بيعي للمستثمرين المحليين والخليج. وعلى مستوى فئات المتعاملين، فقد دُعمت البورصة من المؤسسات أو الشركات ومحافظ العملاء، فيما سجل الأفراد والصناديق الاستثمارية صافيا بيعيا. انعكست تلك التعاملات على أداء المؤشرات الرئيسية لبورصة الكويت أول 4 أشهر من العام التي جاءت جميعها في المنطقة الخضراء؛ إذ ارتفع «الأول» 2,87%، وصعد «الرئيسي» 6,29%. كما زاد المؤشران «الرئيسي 50»، و«العام» 4,88%، و3,43% على التوالي، عن مستوى ختام 2023.

وبلغت القيمة السوقية للأسهم نهاية إبريل/نيسان السابق 41 مليارا و476 مليون دينار، بزيادة 3,02% تُقدر بـ1,217 مليار دينار عن مستواها في نهاية العام المنصرم البالغ 40 مليارا و259 مليون دينار.

تقارير عربية

اليمن

نضوب مصادر دخل معظم الفئات العاملة

عدن ـ **محمد راجح**

بينما يستمر قطاع التشغيل في اليمن بالتدهور الكارثي من عام إلى آخر بسبب الصراع المحلي في البلاد، جاء العدوان الإسرائيلي المتواصل على غزة ليضع السفن في البحر الأحمر ليصبا المزيد من الزيت على النار، خاصة في القطاعات التي كانت تكافح بصورة مضنية للصمود في وجه العواصف التي تواجهها. يأتي ذلك، في وقت أفرز فيه الصراع العديد من الظواهر السلبية، إذ زاد معدل الفقر إلى قرابة 80%، بحسب تقارير الأمم المتحدة، وقفز معدل البطالة بين الشباب إلى أكثر من 75%، إلى جانب التراجع الكبير في النشاط الاقتصادي في جميع القطاعات الإنتاجية والخدمية.

كل تلك المؤشرات أدت إلى نضوب مصادر الدخل لمعظم الفئات العاملة، كما أن تزايد سعر صرف الدولار سبّب تدهور القوة الشرائية للريال اليمني، وأصبحت السلع الغذائية والضرورية بعيدة المنال عن متناول معظم المواطنين بالأخص الفئات العمالية منهم. الخبير القانوني المتخصص في أنظمة العمل علي الديعي، يشير لـ«العربي الجديد»، إلى أن الأوضاع الراهنة التي يمر بها اليمن بفعل الصراع الدائر في البلاد سبّبت بتدني جودة الوظائف وانخفاض أجورها وعدم انتظامها مع انعدام الأمان الوظيفي الأمر الذي يجعل الكثير من المواطنين يقبلون بأي فرصة عمل متاحة من دون النظر إلى أجرها، خاصة الفئات العمالية النازحة من القطاع العام بسبب انقطاع الرواتب. يعتبر الديعي أن انهيار الكيانات النقابية وتعرضها للتجريف، حيث استهدفتها أطراف الصراع بكل الوسائل الممكنة لتفريغها وإضعاف نشاطها ودورها.

انهيار الكيانات النقابية أدى إلى إهدار حقوق العمال

من جانبه، يؤكد النقابي اليمني، حمدي غانم، لـ«العربي الجديد»، أن هناك حراكا بدأ يتشكل، خلال الفترة الماضية، لإعادة تفعيل أنشطة الجمعيات التعاونية في أهم القطاعات التشغيلية باليمن مثل القطاعين الزراعي والسمكي، لافتاً إلى أنّ اهتزاز هذه القطاعات الإنتاجية وتدهورها والتي تستوعب النسبة الأكبر من الأيدي العاملة كان له أثر كبير في تلاشي مصادر الدخل وتمدد الفقر والبطالة في البلاد بعد غانم مجموعة من الأسباب التي أدت إلى تدهور القطاعات التشغيلية في اليمن مع انهيار القطاع العام، أهمها التغيرات المناخية التي أثرت على القطاع الزراعي وتقلص منافذ التصدير وتبعات ذلك أيضاً على القطاعات النفطية وأداء النقابات العمالية في هذه القطاعات. ووفق النقابي اليمني، يأتي ذلك فضلاً عن الأحداث الأخيرة بسبب العدوان الإسرائيلي على غزة وحرب السفن في البحر الأحمر ومختلف الممرات المائية اليمنية والتي طاولت تأثيراتها فئة عمالية كبيرة تتمثل بالصيادين وسلسلة الأعمال والأنشطة المرتبطة بقطاع الصيد. ويربط خبراء اقتصاد بين الأمن الغذائي والتوظيف، إذ تعاني الأسر التي لا يعمل أي من أفرادها، أو التي يعمل أفرادها بوصفهم عمالة زراعية موسمية في جميع أنحاء البلاد انعدام الأمن الغذائي، وكان القطاع العام مصدراً مهماً للوظائف قبل الحرب في اليمن، إذ تذكر إحصاءات منظمة العمل الدولية أنّ أكثر من 30% من القوى العاملة اليمنية كانت تعمل في القطاع العام قبل الحرب، في حين تشير الأرقام الرسمية إلى أن كشوف المرتبات العامة تحتوي على حوالي 1,25 مليون شخص. كانت مرتبات القطاع العام تدعم ما يصل إلى ستة ملايين يمني أي أكثر من خمس سكان اليمن قبل الحرب عام 2015، بينما كان ما يقرب من ثلث العمال، أي حوالي 477 ألف شخص، موظفين مدنيين في الدوائر الإدارية، وفق بيانات رسمية.

الباحث الاقتصادي منير القواس، يرى في حديثه لـ«العربي الجديد»، أنّ اليمن يعيش على وقع تغير جذري في سوق العمل مع انهيار سبل العيش ونضوب مصادر الدخل المتاحة واهتزاز أهم جهة تشغيلية في اليمن حيث كان القطاع العام هو الذي يقود عملية التشغيل في البلاد. ودفع استمرار عدم صرف رواتب موظفي الخدمة المدنية في 11 محافظة يسيطر عليها الحوثيون إلى تغييهم عن العمل. وتشير تقارير «يونيسف» إلى أن 171 ألف معلم، أي نحو 64% من إجمالي عدد المعلمين في اليمن، لم يتلقوا رواتبهم بانتظام منذ 2016. أما في قطاع الصحة، فتشير تقارير برنامج الأمم المتحدة الإنمائي إلى أن 26 إلى 30 ألف عامل صحي لا يتلقون رواتبهم بانتظام. وظلت رواتب عام 2014 سارية من دون تغيير حتى عام 2019 عندما أضافت الحكومة المعترف بها دولياً بدلاً بنسبة 30% من الراتب للتعويض عن أثر التضخم، وعلى الرغم من ذلك شهدت القوة الشرائية لرواتب موظفي الخدمة المدنية تراجعاً كبيراً منذ نحو 10 أعوام.

تقرير صادر عن البنك الدولي منتصف العام الماضي، بناءً على نتائج مسح أجراه البنك على عينة من الموظفين في مناطق طرفي الصراع، أن 33% من الوظائف دائمة بطبيعتها، بمعدلات تتراوح بين 40% في مناطق الحكومة المعترف بها دولياً، و29% في مناطق الحوثيين، يتطرق الديعي إلى نقطة مهمة في هذا السياق، تتمثل في انهيار المنظومة القانونية والتعاقدية التي كانت تنظم العلاقة بين جميع أطراف العمل، مرجعاً سبب ذلك إلى تفكك مؤسسات الدولة وانقسامها وتراجع عملية التشغيل في القطاع الخاص، إضافة إلى انهيار الكيانات النقابية وتعرضها بينما كان ما يقرب من ثلث العمال، أي حوالي 477 ألف شخص، موظفين مدنيين في الدوائر الإدارية، وفق بيانات رسمية.

مزارع في أحد حقول صنعاء يوم 23 مايو 2023 (محمد حويس/فرانس برس)

تحسين مناخ الاستثمار

دعت جلسة متخصصة حول فرص الاستثمار بالمنطقة حكومات الدول العربية لوضع خطط استراتيجية ومواصلة الإصلاحات الاقتصادية التي تسهم في تعزيز مناخ الاستثمار والأعمال لديها، وبما يجعلها الوجهة الأولى للاستثمارات بمختلف أنواعها. وشدد المشاركون في ختام جلسات أعمال «المنتدى الاقتصادي للشراكات المالية والصناعية والتجارية بين العراق والأردن والمنطقة»، على ضرورة التركيز على توفير كل إمكانيات دعم المشروعات الصغيرة والمتوسطة، باعتبار أن أغلب اقتصادات المنطقة من هذا النوع، ولكونها الأكثر قدرة على توفير فرص العمل وتحقيق التنمية المستدامة. وأكدوا ضرورة أن تعمل دول المنطقة على إقامة شراكات استثمارية وتكاملية.

الخليج

تضارب توقعات النمو

مسقط ـ **كريم رمضان**

مفارقة لافتة كشفها استطلاع أجرته وكالة «رويترز» بشأن توقعات النمو الاقتصادي بدول الخليج العربية، إذ صبت تلك التقديرات باتجاه التراجع عن توقعات النمو السابقة، بالمخالفة لتعديل كل من البنك الدولي وصندوق النقد الدولي لتوقعاتهما في الاتجاه المعاكس، ما طرح علامة استفهام حول المعايير التي يستند إليها التقديران، والمحددات التي ترجح أحدهما على الآخر. وبينما توقع البنك الدولي ارتفاع معدل النمو الاقتصادي في دول مجلس التعاون الخليجي ليبلغ 4,7% خلال العام القادم 2025، بحسب تقرير أصدره في 15 إبريل/نيسان الماضي، رجح استطلاع «رويترز» نمو معظم اقتصادات دول الخليج بوتيرة أبطأ هذا العام عما كان متوقعا من قبل، مع انخفاض أسعار النفط من الذروة التي بلغتها في الآونة الأخيرة.

ويعزو البنك الدولي توقعات تقريره إلى ارتفاع إنتاج النفط على خلفية الإلغاء التدريجي لحصص خفضه، التي تبنتها دول خليجية، على رأسها السعودية، إلى جانب النمو الكبير في القطاع غير النفطي بهذه الدول. أما نتيجة استطلاع رويترز فاستندت إلى عدم توقع ارتفاع أسعار النفط على نحو واضح هذا العام مرجحا نمو اقتصادات دول مجلس التعاون الخليجي بنسبة تقدر بـ2,5% في المتوسط في 2024، على أن تصل النسبة إلى 3,1% في 2025، ما يعد انخفاضاً مقارنة باستطلاع يناير/كانون الثاني الماضي الذي خلص إلى أن النمو في 2024 سيسجل 3,5%، على أن يسجل العام المقبل 4,1%.

منظور ضبابي

يشير الخبير الاقتصادي، علي احمد درويش، في تصريحات لـ «العربي الجديد»، إلى أن تضارب التوقعات بشأن النمو في دول الخليج العربي، التي تعتبر القوة الاقتصادية الكبرى في المنطقة، يعود إلى العديد من المتغيرات، على رأسها أسعار النفط، التي تعد أحد المؤشرات الأساسية بموضوع النمو.

ويوضح درويش أن أسعار النفط العالمية مرتبطة بالعرض والطلب والنمو العالمي، وفي ظل عدم الاستقرار الذي يسود بعض مناطق العالم، ومنها منطقة الشرق الأوسط التي تستمر فيها الحرب بقطاع غزة للشهر السابع على التوالي، فضلا عن استمرار الحرب بين روسيا وأوكرانيا، فإن العديد من المتغيرات التي لا يمكن التكهن بها هي المحدد الرئيس لأسعار النفط. ومن هذا المنظور تتعدد الرؤى والتقديرات بشأن أسعار النفط، وهي المحدد الأساسي لنسبة النمو الاقتصادي في دول الخليج العربية، بحسب درويش، الذي يتوقع أن تتجه المؤسسات الدولية نحو مزيد من تعديل توقعاتها بشأن هذا النمو بناء على المعطيات المستجدة، سواء على مستوى النمو العالمي أو على مستوى الاستقرار الجيوسياسي، ذي التأثير المباشر على سوق النفط والأسعار فيها.

عوامل عديدة

في السياق، يؤكد الخبير الاقتصادي، رائد المصري، في تصريحات لـ «العربي الجديد»، أن التوقعات بتراجع النمو في الخليج تعود إلى عوامل عدة، على رأسها: تذبذب أسعار النفط وتخفيضات الإنتاج الأخيرة عبر تكتل منظمة الدول المصدرة للبترول وحلفائها «أوبك+»، خاصة بعد تصريح مدير إدارة الشرق الأوسط وآسيا الوسطى في صندوق النقد الدولي، جهاد أزعور، بأن سقف التوقعات لمتوسط سعر النفط سيبلغ 79 دولارا للبرميل فقط. ومن شأن ذلك أن يؤثر على النمو الاقتصادي لدول الخليج، خاصة المملكة العربية السعودية وقطر والإمارات العربية المتحدة، لكنه في المقابل سينشط النمو في القطاعات غير النفطية، التي تمر بحالة تصاعدية وتشهد نموا وتطويرا كبيرين، حسب المصري.

ويلفت الخبير في الاقتصاد الدولي إلى أن أزمات الركود العالمية تؤثر في الطلب على النفط سلبا، ولذا فهي عامل ثان في التأثير على نسب النمو بالخليج، فضلا عن استمرار الأزمات السياسية دولية وعدم استقرار أمن الملاحة العالمي، خاصة في مضيق هرمز والبحر الأحمر، ما يعني تعطيل الكثير من سلاسل التوريد. لذا يرجح المصري أن تتراجع نسب النمو الاقتصادي في منطقة الخليج إلى حدود 2,7% في العام الجاري، مشيرا إلى أن استمرار أزمة التضخم العالمية يدعم هذا الترجيح، إذ أدت إلى انكماش اقتصادي وركود، ما يخفض الطلب على النفط بطبيعة الحال، وهو المورد المالي الأساسي الذي تعتمد عليه دول الخليج من أجل التنمية، خاصة أن تعظيم قدرات القطاعات غير النفطية بها لم يتبلور بشكل قوي بعد، وإن كان متصاعدا. ويخلص المصري إلى أن عام 2024 هو «عام اضطراب» وعليه فإن الأقرب للترجيح هو تقدير استطلاع «رويترز» بشأن نسب النمو في منطقة الخليج.

أخبار العالم

صعود مبيعات السيارات الصديقة للبيئة

أظهرت بيانات حديثة أن مبيعات السيارات الصديقة للبيئة سجلت أكثر من 100 ألف وحدة في الربع الأول من هذا العام في كوريا الجنوبية بفضل الطلب المتزايد على السيارات الهجينة. ووصل إجمالي مبيعاتها من 5 شركات محلية لصناعة السيارات، بما في ذلك هيونداي موتور وكيا، إلى 101 ألف و717 وحدة خلال الفترة من يناير/ كانون الثاني إلى مارس/ آذار هذا العام، بزيادة 8,7% عن الفترة نفسها من العام الماضي. وكانت من بين السيارات الصديقة للبيئة المباعة 85 ألفا و828 سيارة هجينة بزيادة 42,4% عن العام الماضي لتشكل 84,4% من إجماليها. ومن جهة أخرى، انخفضت مبيعات السيارات الكهربائية بنسبة 51,4% من 31 ألفا و337 وحدة في الربع الأول من العام الماضي إلى 15 ألفا و237 وحدة في الربع الأول من هذا العام.

تيانجين الصينية تشهد تدفقا سياحيا قويا

شهدت مدينة تيانجين الساحلية في شمالي الصين تدفقا كبيرا للسائحين خلال عطلة عيد العمال التي استمرت خمسة أيام، وفقا لمديرية بلدية تيانجين للثقافة والسياحة أمس الاثنين. خلال العطلة، استقبلت المدينة 14 مليون سائح، بزيادة قدرها 27,5 في المائة عن نفس الفترة من العام الماضي. وبلغت عائدات السياحة 12,2 مليار يوان (حوالي 1,7 مليار دولار) خلال العطلة، وفقا للمديرية. وفقا لشركة Ctrip، وهي منصة سفر رائدة في الصين، تحتل تيانجين المرتبة الثامنة بين أكثر المدن شعبية في جميع أنحاء البلاد، وسادس أكثر المقاصد السياحية جذبا للسياح من مواليد «ما بعد عام 2000» ، وخامس أكثر المقاصد شعبية لرحلات الأسر في الصين. وفي تيانجين، زاد عدد المعاملات السياحية عبر الإنترنت بنسبة 38,7 في المائة.

مال وسياسة

ينذر التوجه الإسرائيلي للعدوان على رفح جنوبي قطاع غزة بضغوط إضافية على الشيكل والأسواق في دولة الاحتلال، لاسيما مع تزامنه مع قطع تركيا العلاقات التجارية مع إسرائيل وحجب سلعها، ما يجعل الإسرائيليين على موعد مع ارتفاع إضافي لأسعار مختلف السلع

هبوط الشيكل

الأسواق الإسرائيلية تخشى أضرار اجتياح رفح والمقاطعة التركية

القدس المحتلة ـ **العربي الجديد**

انعكس التوجه الإسرائيلي لاجتياح رفح جنوبي قطاع غزة، سريعاً على الشيكل الذي هبط خلال تعاملات، أمس الاثنين، وسط توقعات بمزيد من الهبوط خلال الفترة المقبلة، ما ينذر بموجة جديدة من ارتفاع أسعار مختلف السلع، لاسيما أن هذا الهبوط يتزامن مع اضطرار المستوردين للبحث عن بدائل للسلع التركية، بعدما قطعت أنقرة علاقتها التجارية مع تل أبيب في إطار تصعيد احتجاجها على عدوان الاحتلال على غزة ومنع المساعدات الإنسانية من الوصول إلى الفلسطينيين. وتراجع سعر صرف الشيكل الإسرائيلي بأكثر من 1% أمام الدولار، إلى 3,75 شواكل، كما هبط مقابل العملة الأوروبية الموحدة اليورو بنحو 1% إلى 4,03 شواكل. وألقت طائرات إسرائيلية منشورات ورقية في أجواء مدينة رفح، تطلب من النازحين في المناطق الشرقية للمدينة إخلاءها والتوجه نحو منطقة المواصي غربي القطاع. وبينما كانت أسعار صرف الشيكل الإسرائيلي تتلقى دعماً من احتمالية التوصل إلى اتفاق هدنة بين جيش الاحتلال والمقاومة الفلسطينية نهاية الأسبوع الماضي، جاءت التطورات، أمس لتفقد الشيكل معظم المكاسب المحققة الأسبوع الماضي، حيث بلغت قيمة الدولار 3,7 شواكل في ختام تعاملات، الجمعة الماضي. ويتوقع محللون إسرائيليون مواصلة العملات الأجنبية ارتفاعها أمام الشيكل، حال حدوث أي عملية عسكرية بربة في رفح لبلامس الدولار أربعة شواكل، ما يرتد على أسعار الواردات من السلع، وكذلك الوقود الذي من المرجح أن تصعد أسعاره للشهر السادس على التوالي بحلول يونيو/حزيران المقبل. ومن المتوقع أيضاً أن تزيد تكاليف السفر إلى الخارج لاسيما بغرض السياحة خلال أشهر الصيف. وقال يوسي فريمان، المدير التنفيذي لشركة «فريكو» لإدارة المخاطر والتمويل والاستثمار، في تصريح لموقع يديعوت أحرونوت الإسرائيلي، أمس: «من المتوقع أن يكون للتصعيد الأمني تأثيره على سعر الصرف وقد يقفز الدولار مرة أخرى فوق مستوى 3,8 شواكل».

كما رجح الاقتصاديون في شركة «ليدر كابيتال ماركتس»، بقيادة يوناتان كاتز، وفق صحيفة غلوبس الإسرائيلية، صعود الدولار خلال الفترة المقبلة، لكنهم رأوا أن من غير المتوقع أن تنخفض العملة الإسرائيلية بشكل حاد على اعتبار أن شن عملية عسكرية في رفح لم يكن مفاجئاً، وإسرائيل كانت مستعدة لهذه العملية. ووفق كاتز، فإن التهديد الأكبر للشيكل يأتي من الجبهة الشمالية، مما قد يؤدي إلى حرب إقليمية وبالتالي يحتوي على خطر أكبر على سوق الصرف الأجنبي». بدوره قال رونين مناحيم، كبير الاقتصاديين في بنك مزراحي تفحوت الإسرائيلي، إن «جزءاً من انخفاض قيمة الشيكل يرتبط أيضاً بقطع تركيا العلاقات التجارية مع إسرائيل وآثارها السلبية على الاقتصاد»، مضيفاً أن تهديد الحوثيين في اليمن أخيراً باستهداف السفن في البحر المتوسط من شأنه أن يفاقم الوضع. ويتوقع المحللون داخل دولة الاحتلال أن يسجل التضخم ارتفاعاً لافتاً في مايو/أيار الجاري، بينما من المقرر أن تنشر السلطات الإسرائيلية، غداً الأربعاء، بيانات التضخم لشهر إبريل/نيسان الماضي.

وتضرب المقاطعة التركية عمق اقتصاد الاحتلال، حيث تطاول الانعكاسات العديد من القطاعات الحيوية، وفق تقرير لموقع «كالكاليست» الإسرائيلي، لافتاً إلى أن عواقب المقاطعة ستصل قريباً إلى جيوب وأسواق الإسرائيليين، وستنحصر واردات المواد الخام الأساسية للصناعة، وسترتفع أسعار السلع الأساسية والمواد الغذائية، فضلاً عن ظهور علامات استفهام تتعلق بالسوق الإسرائيلية. وفي الوقت الذي تحاول إسرائيل تخفيف صدمة المقاطعة التركية فإنها تخشى بشدة من قيام دول أخرى بخطوة مماثلة أو تقليص تجارتها. وحذر رئيس هيئة قطاع الأعمال دوبي أميتاي، من أن الدول الأخرى ستقلد تركيا وتقلل من التجارة مع إسرائيل، الأمر الذي قد يلحق أضراراً كبيرة بالاقتصاد.

وبحسب بيانات اتحاد الغرف التجارية في إسرائيل، بلغت الواردات من تركيا 4,6 مليارات دولار العام الماضي 2023، فيما وصلت إلى مليار دولار خلال الربع الأول من العام الجاري (من يناير/كانون الثاني إلى مارس/آذار). في حين بلغت الصادرات الإسرائيلية إلى تركيا 1,56 مليار دولار العام الماضي وحوالي 420 مليون دولار خلال الأشهر الثلاثة الأولى من هذا العام. ووفقاً لمكتب الإحصاء المركزي، شكّلت واردات إسرائيل من البضائع من تركيا في الربع الأول لعام 4,8% من إجمالي الواردات، مقارنة بـ 5,3% في الفترة المقابلة. وتأتي التحركات الإسرائيلية للعدوان على رفح في إطار الحرب المستمرة على غزة منذ سبعة أشهر، في وقت تتصاعد الضغوط على المالية العامة، التي تعاني من تفاقم العجز الذي يتوقع أن يتجاوز 8% في موازنة 2024، وهو ما يقترب من أربعة أضعاف ما كان مقدراً قبل الحرب بنسبة 2,25%، كما يتجاوز بموازنة الأساس المصادق عليها في مايو/أيار 2023. وتظهر البيانات الصادرة عن المحاسب العام لوزارة المالية بالي روتنبرغ الشهر الماضي، وصول العجز على مدار الـ12 شهراً الماضية إلى 117,3 مليار شيكل، وهو الأعلى في تاريخ البلاد، مسجلاً مستوى قياسياً جديداً في نهاية مارس/آذار. وخلال الأشهر الثلاثة الأولى من 2024 بلغت قيمة عجز الموازنة 26 مليار شيكل. وأشارت صحيفة كالكاليست في تقرير مؤخراً، إلى تداعيات انفلات العجز المالي على التصنيف الائتماني لإسرائيل، مشيرة إلى خفض وكالة ستاندرد آند بورز الماضي. وخفضت ستاندرد آند بورز، تصنيف ديون إسرائيل درجة واحدة من (-AA) إلى (+A)، وسط تصاعد المخاطر الجيوسياسية في الشرق الأوسط. وقالت الوكالة في بيان لها «تتوقع أن يتسع العجز الحكومي العام لإسرائيل إلى 8% من الناتج المحلي الإجمالي في 2024، ويرجع ذلك بصفة رئيسية إلى زيادة الإنفاق الدفاعي». وأضافت أن «العجز المرتفع سيستمر على الأمد المتوسط، ودين الإدارة العامة ستصل ذروتها لتبلغ 66% من الناتج المحلي الإجمالي في عام 2026». وتواجه حكومة الاحتلال مأزقاً شديداً، إذ تتخوف من تداعيات اتساع العجز المالي الذي يدفعها نحو الاقتراض بفائدة مرتفعة وفي الوقت نفسه تخشى سخط الإسرائيليين من تحمل المزيد من فواتير الحرب المستمرة التي يراهن عليها رئيس الوزراء بنيامين نتنياهو لبقائه في الحكومة. وبحسب بيانات المكتب المركزي للإحصاء، فإن نحو نصف الأسر تعاني عجزاً مزمناً نتيجة مديونياتها للبنوك، فقد أكد تقرير لصحيفة معاريف، أمس، أن الأسر تواجه في الأساس منذ سنوات مجموعة من التحديات الاقتصادية والاجتماعية. وأشار التقرير إلى أن الكثير من الإسرائيليين يعانون دوامة الاقتراض، إذ يدخلون في قرض جديد لسداد قرض مستحق، ليدّهب جزء كبير من الدخل الشهري للأسر لتغطية أقساط الديون.

جنود إسرائيليون أمام متجر في مدينة سديروت، 9 أكتوبر 2023 (فرانس برس)

نصف صفقات الأسلحة للأميركيين

ذهب ما يقرب من نصف صفقات شراء الأسلحة التي ابرمها جيش الاحتلال الإسرائيلي الى الموردين الاميركيين، واظهر تقرير صادر عن ادارة المحاسب العام في الوزارة، وضف موقع يديعوت احرونوت، امس، انه في الربع الاخير من عام 2023، اجرت وزارة الدفاع معاملات غير مخطط لها بقيمة 18 مليار شيكل نتيجة حرب «السيوف الحديدية» على غزة، من بينها حوالي 7,8 مليارات شيكل بما يعادل 43% مع الجيش الاميركي وشركات اسلحة في الولايات المتحدة.

عجز الموازنة يقترب من أربعة أضعاف ما كان مقدراً قبل الحرب

كثيرا التقديرات التي تطرقت إليها الموازنة المعدلة للعام الجاري 6,6%.

ووفق الموازنة العامة، فإن الإنفاق المقدر للعام الجاري يبلغ 584,1 مليار شيكل (155,8 مليار دولار) وفق سعر صرف أمس، بزيادة 70 مليار شيكل مقارنة

صراع البحر الأحمر يقلص نشاط السفن 20%

كوبنهاغن ـ **العربي الجديد**

توقعت مجموعة ميرسك للشحن البحري، أن تؤدي أزمة حركة شحن الحاويات في البحر الأحمر إلى خفض قدرة القطاع بين الشرق الأقصى وأوروبا بما يراوح بين 15 و20% في الربع الثاني من العام الجاري. وحوّلت ميرسك ومنافسوها مسار السفن إلى طريق رأس الرجاء الصالح حول أفريقيا منذ ديسمبر/ كانون الأول الماضي لتجنب الهجمات في البحر الأحمر، مما أدى إلى ارتفاع أسعار الشحن بسبب فترات الإبحار الأطول. وذكرت شركة الشحن ومقرها في كوبنهاغن لعملائها عبر مذكرة استشارية وفق وكالة بلومبيرغ الأميركية، أمس الاثنين، أن آثار الصراع في المنطقة «أخذة في الاتساع». وأضافت أن «هذا أجبر سفننا على إطالة رحلاتها بشكل أكبر، ما أدى إلى زيادة الوقت والتكاليف لتوصيل البضائع إلى وجهتها في الوقت الراهن».

وتسببت الأزمة في اختناقات وما يسمى بتراكم السفن، إذ تصل عدة سفن إلى الميناء في الوقت نفسه بالإضافة إلى نقص المعدات والقدرة. وقالت «ميرسك»: «نحن نبذل كل ما في وسعنا لتعزيز الثقة وذلك من خلال الإبحار بشكل أسرع وزيادة الطاقة الاستيعابية»، مضيفة أنها استأجرت حتى الآن أكثر من 125 ألف حاوية إضافية. وتابعت: «لقد عززنا الطاقة الاستيعابية، قدر المستطاع، بما يتماشى مع احتياجات عملائنا».

من احتجاج حوثي في صنعاء، 11 يناير 2024 (محمد حمود/ الأناضول)

انقسام حول خفض الفائدة في بريطانيا

سوق المال في لندن، 9 أغسطس 2017 (فرانس برس)

لندن ـ **العربي الجديد**

ذكرت صحيفة فايننشال تايمز البريطانية أن هناك انقساماً بين أعضاء لجنة السياسة النقدية التابعة للبنك المركزي في المملكة المتحدة حول موعد خفض أسعار الفائدة، مشيرة إلى أن من المتوقع أن يبقي بنك إنكلترا أسعار الفائدة ثابتة عند أعلى مستوى لها منذ 16 عاماً عند 5,25% في اجتماعه المقبل، يوم الخميس. وأشارت الصحيفة إلى أن عضوي اللجنة ديف رامسدن وهيو بيل قدما تقييمات مختلفة، حول توقعات التضخم في المملكة المتحدة، إذ أشيرَ إلى أن التضخم قد يظل بالقرب من هدف البنك المركزي البالغ 2% للسنوات الثلاث المقبلة. وأضافت أن هذه التوقعات أكثر اعتدالاً من توقعات التضخم الحالية للبنك، والتي تشير إلى ارتفاع في التضخم بحلول نهاية العام. ولفتت إلى أن المستثمرين يترقبون علامات خفض محتمل لأسعار الفائدة الشهر المقبل، فيما ذكرت وكالة بلومبيرغ الأميركية أن بنك إنكلترا قد يعطي إشارة أوضح هذا الأسبوع حول ما إذا كان يخطط لخفض أسعار الفائدة هذا الصيف.

وقال المحلل لدى «بلومبيرغ إيكونوميكس» دان هانسون: «نعتقد أن مزيداً من أعضاء لجنة السياسة النقدية سيصوتون لصالح خفض الفائدة، مع توقع اقتراب انخفاض التضخم إلى نحو 2%»، مضيفاً: «ربما تشير التوقعات الجديدة أيضاً إلى أن البنك المركزي يفكّر في التخفيف بأكثر مما تتوقعه الأسواق هذا العام. توقعاتنا هي أن الخفض الأول سيكون في يونيو/حزيران المقبل».

التوترات تصعد بالذهب مجدداً

نيويورك ـ **العربي الجديد**

أعادت التوترات المتصاعدة في الشرق الأوسط والتوقعات بأن يبدأ البنك الفيدرالي الأميركي في خفض أسعار الفائدة الذهب إلى مربع الصعود مجدداً، بعد وقت وجيز من التراجع خلال الأيام الماضية. وارتفعت أسعار المعدن النفيس، في المعاملات الفورية، أمس الاثنين، فوق 2309 دولارات للأوقية (الأونصة). كذلك لامست العقود الأميركية الآجلة مستوى 2319 دولاراً للأوقية.

وقال كبير محللي السوق لمنطقة آسيا والمحيط الهادئ لدى مؤسسة أواندا للخدمات المالية، كيلفن ونغ، وفق «رويترز»، إن «المستثمرين سيطلعون إلى الوضع السياسي في الشرق الأوسط وكيف ستسير المفاوضات الجارية للتوصل إلى اتفاق لوقف إطلاق النار. وإذا تضاءلت الآمال في التوصل إلى هدنة، سيرتفع الذهب». وتضاءلت احتمالات التوصل إلى اتفاق لوقف إطلاق النار في قطاع غزة، على ما يبدو، في ظل رفض رئيس الوزراء الإسرائيلي بنيامين نتنياهو، يوم الأحد، طلب المقاومة الفلسطينية إنهاء الحرب على القطاع مقابل إطلاق سراح الأسرى الإسرائيليين. كذلك طلب جيش الاحتلال من المهجرين في المناطق الشرقية لمدينة رفح جنوبي القطاع إخلاءها والتوجه نحو منطقة المواصي غربي القطاع في إطار توجه لاجتياح رفح.

يأتي هذا في الوقت الذي يستفيد فيه الذهب من توقعات خفض الفيدرالي الأميركية خلال الفترة المقبلة. وأظهرت بيانات يوم الجمعة أن نمو الوظائف في الولايات المتحدة تباطأ أكثر من المتوقع في إبريل/ نيسان، وهو ما عزّز التوقعات بأن البنك المركزي الأميركي سيبدأ في خفض أسعار الفائدة في وقت لاحق من هذا العام. وكان رئيس البنك الفيدرالي في نيويورك جون وليامز قد قال، يوم الجمعة الماضي، إن هدف التضخم البالغ 2% يعد «حاسماً» لجهود البنك لتحقيق استقرار الأسعار.

وكانت أسعار الذهب قد كسبت نحو 400 دولار خلال أسابيع قليلة، مستفيدة من الاضطرابات الجيوسياسية في الشرق الأوسط وارتياب البنوك المركزية حول مسار الفائدة المصرفية والتضخم. وحظيت الآفاق الإيجابية للمعدن النفيس بتأييد عدد كبير من البنوك الرائدة، من بينها بنك «جيه بي مورغان» الذي أكد في مارس/ آذار الماضي أن المعدن النفيس كان اختياره الأول في أسواق السلع الأساسية، وقد يصل سعر الأونصة إلى 2500 دولار هذا العام.

متجر ذهب في الهند، 22 إبريل 2023 (Getty)

رؤية

تركيا توجه ضربة قوية إلى الاقتصاد الإسرائيلي

احمد ذكر الله

منذ بداية الحرب الهمجية على قطاع غزة رأى الكثيرون أن الموقف التركي لم يرقَ إلى المستوى المأمول، وبمرور الوقت تعالت أصوات محبي الرئيس رجب طيب أردوغان بالمطالبة باتخاذ إجراءات أكثر حسماً مع دولة الاحتلال، وكان الرد الدائم أن تركيا فعلت وقدمت كل ما تستطيع أن تقدمه وفقاً لظروف المرحلة الحالية محلياً ودولياً، خاصة أن تركيا اتخذت عدة قرارات متدرجة منذ اندلاع الحرب في أكتوبر من العام الماضي.

والحقيقة أن اتخاذ تركيا القرار الأخير بتعليق تجارتها كلياً مع إسرائيل جاء متأخراً، وبغض النظر عن كونه تعديلاً للمسار بعد الخسارة الكبيرة للحزب الحاكم في الانتخابات المحلية، فقد كشف أن هناك خطوات أكثر حسماً من الممكن أن تتخذ لردع الهمجية الصهيونية، وأن محبي النظام التركي كان يقدمون النصيحة الأمينة التي تعبر عن مشاعر القطاعات العريضة من الجماهير التركية التي طالما ساندت الرئيس أمام صناديق الاقتراع في العديد من الانتخابات السابقة، وأن أصحاب الأصوات الصاخبة شوشوا علي صانع القرار وسبّبوا هزيمة انتخابية كبيرة للحزب الحاكم، ولعل ذلك الدرس القاسي يكون مفيداً لكلا الطرفين، لحملة مباخر الأنظمة الذين لا يتوقفون عن الهتاف والإشادة، وللأنظمة التي تبتلع تلك التهليلات من دون قراءة أكثر عمقاً لمشاعر الجماهير العريضة مما يسبّب توريطها لاحقاً.

وتجدر الإشارة في ذاك السياق أن النظام التركي اتخذ بالفعل بعض القرارات على طريق معاقبة الكيان الصهيوني، فمع اندلاع الحرب أوقفت شركة الطيران التركية الرحلات إلى إسرائيل، وفي الشهر نفسه جرى تعليق التعاون التركي الإسرائيلي في مجال الطاقة، وإلغاء زيارة وزارية تركية كانت مقررة سلفاً إلى تل أبيب. وفي يناير/كانون الثاني الماضي استبعدت تركيا إسرائيل من الوجهات المستهدفة بالتصدير مع رفع الدعم عن الشركات المصدرة للكيان، وجاءت أقوى القرارات في إبريل الماضي حينما قيّدت تركيا تصدير 54 سلعة إلى إسرائيل، واشترطت الوقف الفوري لعدوانها على قطاع غزة لرفع القيود، وشمل الحظر تصدير وقود الطائرات وحديد الإنشاءات والفولاذ المسطح والرخام والسيراميك وغيرها. ثم جاء القرار الرسمي الأخير بإعلان قطع جميع العلاقات التجارية مع إسرائيل، وأكد وزير التجارة التركي عمر بولات أنه لن يتم التراجع عنه حتى تأمين وقف إطلاق نار دائم في غزة وتدفق المساعدات الإنسانية بدون عوائق للفلسطينيين هناك، وبذلك تكون تركيا أول شريك من الشركاء التجاريين الرئيسيين لإسرائيل يوقف التصدير إليها والاستيراد منها بسبب حربها على غزة.

والملاحظ هنا أنه للمرة الأولى نجد أن الخلافات السياسية تعصف بالتجارة، فقد أبرمت تركيا العديد من الاتفاقيات التجارية مع إسرائيل قبل صعود حزب العدالة والتنمية إلى السلطة، وعقب الصعود أبرم هو الآخر العديد من الاتفاقيات الجديدة التي أدت إلى تصاعد العلاقات الاقتصادية بينهما إلى مستويات الشركاء الرئيسيين، وحرص الطرفان على إبعاد تلك العلاقات عن الخلافات السياسية بينهما، وتجلى ذلك في تصاعد الأرقام التجارية بينهما على الرغم من القطيعة السياسية التي أعقبت الاعتداء الإسرائيلي على السفينة مافي مرمرة عام 2010، واستمرت الصادرات التركية في التصاعد المستمر وذلك على الرغم من المناوشات السياسية المستمرة طوال الفترة السابقة.

وبحسب أرقام الميزان التجاري بين البلدين، صدّرت تركيا لإسرائيل منتجات بأكثر من 5,4 مليارات دولار، واحتلت إسرائيل بذلك المركز الـ13 في قائمة الدول الأكثر استيراداً للمنتجات التركية خلال عام 2023، لتشكل 2,1% من مجموع الصادرات التركية، وجاءت أهم صادرات أنقرة إلى إسرائيل الصلب والمركبات والبلاستيك والأجهزة الكهربائية والآلات، بينما هيمن الوقود على الواردات، بكلفة بلغت 634 مليون دولار العام الماضي.

وتعكس هذه الأرقام صعوبة اتخاذ ذلك القرار حيث ستتضرر العديد من الشركات التركية التي كانت ترتبط بعقود فعلية للتصدير وأنتجت بالفعل تلك الطلبيات، وقد عبر المسؤولون الأتراك عن ذلك بتأكيدهم أن الخسارة الاقتصادية المؤكدة كانت ثمناً بسيطاً للمكاسب الإنسانية، كما أكد أردوغان أن تركيا مستعدة لدفع ثمن هذا القرار على المستوى العالمي.

ومن المؤكد أن الأوضاع المتأزمة للاقتصاد التركي هي أحد الأسباب الرئيسية التي أخرت اتخاذ هذا القرار طيلة الفترة الماضية، خاصة في ظل تفاقم أزمة التضخم الذي لامس معدله ما يقارب 70% في نهاية إبريل/نيسان الماضي، واستمرار انخفاض سعر صرف الليرة الذي يتوقع البنك المركزي التركي أن ينزلق إلى 40 ليرة للدولار الواحد بنهاية العام الحالي في مقابل 32,5 ليرة فقط حالياً. وكانت الإدارة التركية تعول كثيراً على تزايد الصادرات لسداد جزء من الالتزامات الخارجية التي سبّبت انخفاض الليرة خلال الثلاثة أعوام الماضية، ولكن مع قرار تعليق التجارة مع الكيان وطبقاً لجمعية المصدرين الأتراك فإن الحكومة سيكون عليها تقليص مستهدفات التصدير لنهاية العام إلى 260 مليار دولار بدلاً من 267 ملياراً ما لم تُستأنف التجارة مع إسرائيل في غضون شهرين.

وعلى الرغم من أن خسائر الاقتصاد التركي قد تمتد أيضاً إلى تعويضات قانونية تضطر الشركات إلى دفعها حال لجوء الشركات الإسرائيلية إلى المحاكم الدولية، إلا أن من المؤكد أن الخسائر الإسرائيلية ستكون كبيرة جراء القرار التركي، خاصة أن قطاعات إسرائيلية مهمة تعتمد على الواردات التجارية وبنسب كبيرة للغاية وفي مقدمتها قطاع البناء الذي يستورد 70% تقريباً من احتياجاته من الصلب والأسمنت من تركيا، وهو القطاع الأكثر معاناة بعد الحرب الإجرامية على قطاع غزة.

أخيراً، لا شك أن الخطوة التركية الأخيرة جديرة بالترحيب حتى وإن جاءت متأخرة، خاصة أن الاقتصاد التركي سيتكبد خسائر مهمة في أوقات صعبة يمر بها، وبغض النظر عن تحايل الشركات بالتصدير عن طريق وسطاء في دول أخرى من عدمه، وعن الحديث عن الاضطرار إلى تغيير المواقف عقب نتائج الانتخابات الأخيرة فإنه لا بد من الإشادة بالقرار، والإقرار بأنه قرار تاريخي غير مسبوق وأن شعوب الأمتين العربية والإسلامية تتشوق إلى قرارات مماثلة قريباً.